الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
7 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

فيما بعد: السيدة براون (نائبة الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

13-53395 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (تابع) (A/68/311, A/68/73–E/2013/59) (A/C.2/68/3)

١ - **السيد سيث** (مدير شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم عرضاً موجزاً لأهم النقاط في تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/68/311).

٢ - وقال إن الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة بتخفيض عدد الجياع في العالم إلى النصف لم يأخذ في اعتباره أهمية التصدي لسوء التغذية بجميع أشكالها، بما يتجاوز الحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة الغذائية. و لم يوجه الانتباه الكافي للتنمية الريفية والزراعية باعتبارها محورية في الأمن الغذائي. وقد طرأ عدد من العوامل، بما فيها ارتفاع الدخل وتزايد التحضر وتغير أنماط الطعام وتغير الأحوال الجوية وزيادة استخدام الذرة لأغراض الوقود الإحيائي، وهي جميعاً تؤثر على إنتاج الأغذية واستهلاكها وأسعارها. وهناك حاجة إلى النظر بتعمق في الصلة بين الأمن الغذائي وتغير المناخ. ويحتاج كثير من البلدان إلى برامج المساعدة الغذائية وإلى شبكات أفضل للأمان الاجتماعي لحماية الأمن الغذائي وإنتاجية معظم المواطنين الضعفاء.

٣ - وأشار إلى اتخاذ عدد من مبادرات الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة، ومنها مبادرة الأمين العام ''تحدي انعدام الجوع'' وحركة ''توسيع نطاق التغذية'' ومبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ولجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد مكنت هذه المبادرات البلدان من التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي باتباع نهج ثنائي المسار يركز على الأمن والاستدامة على الأجل القصير وعلى الأجل الطويل. أما المهمة التي تواجهنا الآن فهي صوغ مفاهيم هدف الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة ضمن إطار الأهداف الإنمائية المستدامة. واختتم مؤكداً على الأهمية الحيوية للاستثمار في صغار المزارعين ومنتجي الأغذية، فعليهم يستند إنجاح جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - **السيد تويلوما** (فيجي):تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين فقال إن سوء التغذية واقترانه بالآثار السلبية للبدانة يسلط الأضواء على الحاجة إلى نهج إزاء الأمن الغذائي والتغذية يتمحور حول الناس. فزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات التغذوية بصورة مستدامة لسكان العالم المتزايدين مسألة في صلب الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

٥ - وتابع قائلاً إن الوصول إلى النظام التجاري العالمي، بما في ذلك دخول المنتجات الزراعية فيه، يشكل عاملاً منشطاً يدفع بالتنمية قدماً. ولذا فإن فيجي تدعو إلى اختتام جولة الدوحة في وقت مناسب، كما تدعو إلى الخروج من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بنتائج تأخذ احتياجات البلدان النامية وأولوياتها في الاعتبار. فقد أدت إعانات الدعم الزراعي التي تقدمها البلدان المتقدمة وغير ذلك من التدابير التي تشوه التجارة إلى إنزال أضرار بالغة بالقطاعات الزراعية في البلدان النامية وينبغي إلغاؤها. كما يكتسب الحد من هدر الأغذية أهمية حيوية. وينبغي على جميع المستويات الأخذ بالممارسات الزراعية المستدامة التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.ولا بدّ من إخضاع أسواق السلع الأساسية للوائح قانونية جيدة لتفادي التطرف في تقلب الأسعار ولخدمة الاحتياجات الحقيقية للمنتجين والمستهلكين.

٦ - وأوضح أن معظم الإنتاج الغذائي في البلدان النامية ينطوي على استخدام حيازات صغيرة من الأرض ينتج فيها

الناس أساساً لأغراض الاستهلاك الذاتي. فلتقديم الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة أهمية حاسمة، وخاصة للمنتجين الضعفاء، ومنهم النساء والشعوب الأصلية. ولا بد من إعطاء الأولوية على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي لإغلاق الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية. ويتعين على الحكومات، للتمكن من القضاء على الجوع، أن تستثمر في الزراعة والتنمية الريفية وتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية والمساواة في الفرص. وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة النمو الدعم للبلدان النامية من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا لتنمية الهياكل الأساسية ونظم الاتصالات وغير ذلك من مستلزمات التنمية الزراعية المستدامة.

٧ - **السيد كاساي** (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن أفريقيا لن تتمكن من التغلب على الفقر بدون التنمية الزراعية. ويعمل الاتحاد الأفريقي، من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو جزء من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على تشجيع البلدان على وضع خطط الاستثمار وتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من ميزانياتها الوطنية للزراعة. على أن هناك المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به، وخصوصاً لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا. وينبغي على المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة من خلال توفير الهياكل الأساسية والتمكين من الوصول إلى الأسواق وضمان تزويد المزارعين بالبذور المحسنة التي يمكن تحمل تكلفتها وبخدمات الإرشاد وبالتكنولوجيا، فضلاً عن التمويل الذي يمكن تحمل تكاليفه. ويلاحظ الاتحاد الأفريقي بعين الارتياح اعتراف مجموعة الثماني بالدور الذي يؤديه أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء منهم، في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدام في العالم ككل.

٨ - وتابع قائلاً إن ارتفاع أسعار الطاقة، المقترن بتغير المناخ، أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية وإلى انتشار الجفاف وخصوصاً في أفريقيا. وأكد على الأهمية الأساسية للتصدي لمعالجة تغير المناخ واستغلال مصادر الطاقة المتجددة. ومع أن طبيعة الإنتاج الزراعي المتأثرة بصورة متزايدة بالسوق تتيح الفرص للاستثمار أمام البلدان النامية، فإن هذه البلدان بحاجة إلى نظام تجاري عالمي مستقر لا تشوبه التشوهات إذا كان لها أن تستفيد من ميزتها المقارنة. وينبغي اختتام جولة الدوحة لتقديم الدعم للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. واعتبر أن للدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية أهمية كبرى؛ وعلى وجه الخصوص فإن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي ينبغي أن تواصل أداءها لمسؤولياتها. واختتم داعياً إلى إعطاء الأولوية للزراعة والأمن الغذائي في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن ٦٠ في المائة من الفقراء والجياع في العالم يعيشون في المنطقة الآسيوية، وفقاً لبيانات مصرف التنمية الآسيوي، على الرغم من النمو الاقتصادي المثير فيها. ولا بدّ من تنفيذ سياسات وتوصيات التنمية الزراعية، مع التركيز على المناطق الريفية. وأشار إلى حدة الفقر وخصوصاً في المناطق التي تعاني من نزاعات ممتدة أو من كوارث. ويتعين التصدي لمشكلة الأمن الغذائي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وفي وضع أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهناك حاجة إلى تدابير متعددة الأبعاد لضمان الأمن الغذائي وكذلك لتحسين إدارة المياه والموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية.

١٠ - واستطرد فقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها برامجها وتدابيرها للطوارئ الإقليمية الخاصة بالأمن الغذائي. وتهدف هذه البرامج والتدابير إلى تحقيق الأمن الطويل الأجل وتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين سبل عيش المزارعين. ونظراً لأن أوجه عدم الإنصاف في حيازة الأرض تميل إلى تعطيل الإنتاجية الزراعية والنمو، فإن تقديم الدعم

للأصحاب الحيازات الصغيرة وللمزارع الأسرية يكتسي أهمية كبرى، عملاً بما أوصى به فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. ويبرز قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٦ الذي أعلن سنة ٢٠١٤ سنة دولية للزراعة الأسرية، وهو قرار شاركت الفلبين في تقديمه، الدور الحاسم الذي تؤديه الزراعة الأسرية، كما يشكل دفعاً شديد الأهمية لمبادرات الأمن الغذائي.

١١ - وأعلن دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمبادئ التوجيهية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض ولمصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والتي أصدرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي أن تقود هذه المبادئ التوجيهية إلى سياسات حكومية عملية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما فيما يتعلق بحيازة الأراضي بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى التي تأخذ بنظم تقليدية في حيازة الأراضي. وينبغي أن يتبنى جميع أصحاب المصلحة بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول وأن يلتزموا بها. كما ينبغي تبني خطة العمل لمجابهة انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تواجه أزمات ممتدة بغية تكميل الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي أعدته لجنة الأمن الغذائي العالمي. وأشار أخيراً إلى ترحيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمقترحات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتسمية يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر يوماً عالمياً للتربة وبتسمية سنة ٢٠١٥ سنة دولية للتربة.

١٢ - واختتم قائلاً إن الحق في التنمية لا معنى له بالنسبة للذين يعانون من الجوع، إذ لا بدّ من ضمان الأمن الغذائي للتمكين من تحقيق التنمية.

١٣ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إن برنامج الجماعة للتنمية على المستوى الإقليمي الفرعي يعطي الأولوية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية. فهذه القضايا مرتبطة بالقضاء على الفقر وبخلق فرص العمل والتنمية المستدامة وفرص إنشاء الأعمال وقلب مسار انتشار الأمراض غير السارية. وتربط الزراعة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في التنمية المستدامة، وهي تحدّ من أوجه التباين بين الريف والحضر من خلال أمور منها إيجاد الفرص للنساء والشباب والشعوب الأصلية لأداء دور هام في التنمية. وأشار إلى الأسبوع الكاريبي الثاني عشر للزراعة فقال إنه دعّم الدور الحيوي الذي تؤديه الزراعة في سياق التنمية وسلط الأضواء في الوقت نفسه على الحاجة إلى تحديثها وإلى إعادة تقدير دورها في المجتمعات والاقتصادات الكاريبية.

١٤ - وتكلم عن الأزمة المالية فقال إنها أثرت تأثيراً بالغاً على الزراعة الكاريبية. وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي حدّت من إمكانات الزراعة كعامل في التنمية، بما في ذلك التمويل المحدود وعدم كفاية مستويات الاستثمار الجديد والنقص في تدابير إدارة المخاطر وانخفاض مستويات البحوث والتطوير وضعف نظم توزيع وإدارة الأرض والمياه وعدم التكامل في نظم المعلومات والاستخبارات الخاصة بالأسواق ونقص الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة. وأضاف إن الجماعة الكاريبية اعتمدت سياسة زراعية لها وأنشأت وكالة إقليمية للصحة وسلامة الأغذية بغية تقوية الزراعة وتعزيز التجارة. وتعمل المنطقة الكاريبية على تعميق مساهمتها مع منظمة الأغذية والزراعة من خلال سياستها الخاصة بالأمن الغذائي والتغذوي، وهي سياسة ترمي إلى ضمان الحصول بصورة موثوقة إلى الغذاء الآمن والكافي والمغذي والذي يمكن تحمل تكلفته.

١٥ - وتابع قائلاً إن الوضع العالمي الراهن يقتضي التنسيق بين سياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي ما يقدمه من دعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى تحويل

الزراعة وبناء القدرة على الصمود. وعليه، على وجه الخصوص، أن يساعد بمبادرات تؤثر بصورة فورية على أصحاب الحيازات الصغيرة، من قبيل تحسين المرافق والتقنيات للحد من خسائر الأغذية.

١٦ - واستطرد فقال إن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية ينبغي أن تشكل عناصر أساسية في جدول أعمال التنمية والأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتسعى الجماعة الكاريبية إلى مواصلة التنمية الاقتصادية من خلال قطاع زراعي تنافسي كامل التحول. واختتم معرباً عن ترحيب الجماعة بالشراكات الدولية لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

١٧ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة تركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ وباسم بلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي مصمم على ترجمة التزامه بالتصدي للجوع ونقص التغذية إلى أعمال فعلية. وتعالج سياسته الإنمائية المعنونة ''جدول أعمال للتغيير'' وسياساته الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية الأسباب الجذرية للضعف ولانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي في إطلاق مبادرات تعزز القدرة على الصمود في منطقة السهل السوداني والقرن الأفريقي. وهو يواصل دعمه للتدابير الرامية إلى الحد تقلب الأسعار.

١٨ - وتابع منبهاً إلى ضرورة مساعدة البلدان النامية على زيادة إنتاجها الزراعي وعلى تنويعه، وعلى الاستثمار في البحوث الزراعية التي يقودها الطلب. وأشار إلى أن لدى التنمية الزراعية، وإدارة الأراضي، المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، إمكانات هامة في مجال تخفيف الوطأة. وهناك حاجة إلى معالجة مشكلة الخسائر والهدر في الأغذية. وتقدم برامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة الخارجية المساعدة خصيصاً لأصحاب الحيازات الصغيرة، وخصوصاً النساء، لكي يصبحوا أكثر قدرة على التصدي، ولكي يتمكنوا من تبني الممارسات الزراعية المتسمة بالكفاءة البيئية، ومن تنويع محاصيلهم بحيث تزداد قيمتها التغذوية، وتحسين دخلهم وتغذيتهم وتغذية أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، والنهوض بنوعية حياتهم عموماً. ويعتبر اعتماد نهج سلاسل القيمة الطريقة الأكثر فعالية لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة. وتكلم عن سياسة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الغذائية الإنسانية فقال إنها عززت الاتساق بين المعونات في حالات الطوارئ والدعم الطويل الأجل. وينبغي إدراج الأهداف التغذوية التي تركز على النساء الحوامل والأطفال دون السنتين من العمر في برامج مجالات مختلفة تشمل الأمن الغذائي والزراعة والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. وتدعم سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التغذية البلدان في سعيها لتخفيض عدد الأطفال دون الخامسة من العمر المصابين بالتقزم بما لا يقل عن سبعة ملايين طفل بحلول عام ٢٠٢٥. واعتبر حركة ''توسيع نطاق التغذية'' خطوة إيجابية.

١٩ - واستطرد فقال إن من الأساسي وضع تقرير عالمي دوري يرصد التقدم المحرز في تحسين التغذية وإنفاق الموارد الخاص بذلك. كما أن للحصول الآمن المنصف على الأرض أهمية كبرى. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي شراكات مع عدد من البلدان لمساعدتها على تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ولمصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهي مبادئ ينبغي على جميع البلدان اعتمادها. كما يدعم الاتحاد مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي.

٢٠ - وانتقل إلى موضوع التعاون العالمي، بما في ذلك التجارة المفتوحة المستندة إلى القواعد، فقال إن له أهمية

حيوية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في العالم ككل. ويدعم الاتحاد الأوروبي مبادرة ''تحدي انعدام الجوع''، ويعتقد بوجوب إدراج التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - **السيد الكراكسي** (مصر): قال إن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج متكامل يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية المستدامة للتصدي للتحديات العالمية. من ذلك مثلاً أن الأمن الغذائي مرتبط بالفقر والجوع والصحة والطاقة والتنمية الاقتصادية والمياه وتغير المناخ والتصحر والتجارة ونقل التكنولوجيا. وأوضح أن المجتمع الدولي يواجه معضلة تتمثل في أن من الضروري زيادة الإنتاج الزراعي غير أن ذلك يزيد الضغط على موارد المياه الشحيحة ويضيف إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتفتقر البلدان النامية إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً التي تمكنها من معالجة الحالة المعقدة. وينبغي سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. كما تحتاج البلدان النامية إلى زيادة الاستثمار في الزراعة، غير أن السياسات الحمائية التي تأخذ بها البلدان المتقدمة تقلل من إمكانية حدوث ذلك لأنها تحد من القدرة على المنافسة لدى القطاعات الزراعية في الاقتصادات النامية.

٢٢ - وتابع قائلاً إن مصر تشدد على الحاجة إلى التنسيق الدولي، ولا سيما في سياق وضع الأهداف الإنمائية المستدامة وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويؤثر تغير المناخ بشكل خاص على الزراعة في أفريقيا، وبالتالي فإن البلدان الأفريقية لا يحتمل أن تنجح في تخفيض عدد الناس الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد أدى نقص الأغذية بكثير من البلدان الأفريقية إلى الاعتماد على المعونة الغذائية مما يضعها في دائرة مغلقة من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر. واختتم محذراً من أن الحالة يرجح أن تتفاقم إذا لم تبذل جهود متضافرة للتصدي لتغير المناخ.

٢٣ - **السيدة براون** (جمايكا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

٢٤ - **السيد بيتشر** (إسرائيل): قال إن الإنتاج الزراعي في إسرائيل، على الرغم من أحوال الجفاف، لا يزال ينمو بقوة دون أي ارتفاع عملياً في استخدام المياه. ويزرع ٤٠ في المائة من الخضروات ومحاصيل الحقول في الصحراء، وذلك بفضل التعاون بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتتقاسم الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي خبرتها مع البلدان في مختلف أنحاء العالم. وقد توصل علماء إسرائيل إلى اختراعات تحسن الكفاءة الزراعية ومنها كيس كتيم للهواء والماء يحمي الحبوب والبقول من الآفات والتعفن؛ والري بالتقطير؛ ومعالجة للبذور تحمي بذور الخضروات من الآفات والفطور والبكتيريا والجفاف.

٢٥ - وتابع قائلاً إن الاستثمار في المرأة هو أفضل الطرق للخروج من دائرة الفقر. فالنساء المزارعات أقل إنتاجية بنسبة ٣٠ في المائة من المزارعين الذكور، الأمر الذي يعود إلى الافتقار إلى إمكانية الحصول على الموارد والتدريب والأرض. فإذا توفرت للنساء نفس الإمكانية المتاحة أمام الرجال للحصول على الموارد فإن الناتج الزراعي يمكن أن يرتفع بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة، أي ما يكفي لإطعام ١٥٠ مليون شخص كل سنة.

٢٦ - واختتم قائلاً إنه لا بدّ من التركيز في التنمية المسؤولة على الاستدامة الذاتية والحلول الطويلة الأجل لمشكلة الجوع.

٢٧ - **السيد رحمان** (بنغلاديش): قال إن تغير المناخ يؤثر على النساء أكثر بكثير من تأثيره على غيرهن، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً وعلى الفئات الأشد ضعفاً التي تعتمد على زراعة الكفاف في تلك البلدان. ويمكن أن يكون للزراعة الحساسة مناخياً أثر ايجابي على الأمن الغذائي. وتأمل حكومة بلاده في أن الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ ستتناول هذه القضايا بالصورة الصحيحة.

٢٨ - وتابع قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يقدم الموارد للاستثمار الطويل الأجل في الزراعة والتنمية الريفية في أقل البلدان نمواً. وهناك ضرورة إلى إيجاد نظم لملكية الأسهم للتعامل نع حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية وللحد من تقلب الأسعار، على النحو الذي حدده برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا.

٢٩ - وأضاف إن الأمن الغذائي يعني توفر الغذاء والتمكن من الحصول عليه والقدرة على تحمل تكلفته. وعلق أهمية كبرى على تحسين الهياكل الأساسية الزراعية والوصول إلى التكنولوجيا الحديثة ومعالجة مشاكل نقص المياه وضمان التعاون الإقليمي في إدارة المياه العابرة للحدود. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم الدعم في جميع هذه العمليات.

٣٠ - واستطرد فقال إنه ينبغي اختتام جولة الدوحة لإقامة نظام للتجارة المتعددة الأطراف في المنتجات الزراعية يقوم على الإنصاف ويستند إلى القواعد. وينبغي أن تعطي نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة الدولية الأولوية للبلدان النامية. ولا بدّ من وقف إعانات الدعم المشوهة للتجارة والتي لا يمكن إيجاد مبرر لها، كما لا بدّ من تدبر أمر أسعار الأغذية. ويعلق أهمية حيوية على تقديم الدعم الدولي على شكل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي أن يحظى أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء بينهم، بالمزيد من الدعم. وأخيراً، هناك حاجة إلى تخفيض كبير في هدر الأغذية وخصوصاً في البلدان المتقدمة، أو حتى التخلص منه بالكامل، إذا كان للعالم أن يطعم سكانه المتزايدين بدون المزيد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي. واختتم مؤكداً دعم بنغلاديش لاعتماد الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية هدفاً منفصلاً للتنمية المستدامة.

٣١ - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): قال إنه تم تحقيق انخفاض كبير في مدى انتشار الجوع في العالم، وذلك أساساً بفضل أنشطة الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. على أن التقدم الذي تحقق لا يتصف بالاستدامة بسبب استمرار النزاعات الإقليمية، فضلاً عن وجود عوامل من قبيل نمو الدخل في العالم وهياكل توزيع الأغذية في كثير من البلدان وتزايد التحضر واستخدام الوقود الإحيائي والممارسات الزراعية الضارة وغير المستدامة. وأشار إلى خطورة تغير المناخ الذي يهدد الأمن الغذائي العالمي. وهناك معضلة تتمثل في الحاجة إلى إطعام سكان العالم الآخذين في التزايد مقابل استمرار تدهور التربة وإزالة الغابات. ولذا فإن الأمر يتطلب الأخذ بنهج متكامل يركز على تغير المناخ وموارد المياه والطاقة والسياسة التجارية ونمو السكان والبحوث. فالبحوث هي مفتاح العثور على طرائق مستدامة لإنتاج الأغذية. وانتقل إلى جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فقال إنه لا بدّ أن يعكس تلك الرؤية المتعددة الأطراف وأن يعطي الأولوية للتنمية المستدامة مع التركيز على الأمن الغذائي. وأوضح أن لدى بيلاروس قطاع زراعي متطور وهي مستعدة لتقاسم ما لديها من معرفة.

٣٢ - **السيد فافيرو** (البرازيل): قال إن هناك صلة قوية بين الاستدامة والأمن الغذائي. وتعيق الحمائية التي تأخذ بها البلدان المتقدمة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بتعريضها للمنافسة غير المنصفة وبحرمانها من دخول الأسواق الخارجية، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي في العالم النامي. كما جرى تثبيط الإنتاج الداخلي والاستثمارات الداخلية في البلدان النامية بالمعونة الغذائية وآثارها الضارة على الأسعار الزراعية. ويتعين على أعضاء منظمة التجارة الدولية أن يختتموا جولة الدوحة مع التركيز على التنمية.

٣٣ - وأوضح أن هناك مشاكل نظمية لا يعالجها على نحو كاف النظام التجاري الدولي. فالمعايير التي تحددها الشركات

الدولية، وخصوصاً في قطاع توزيع الأغذية، تعني أن يقع الإنتاج الريفي الداخلي رهينة لدى مواصفات أسواق الاستهلاك في البلدان المتقدمة. أما احتياجات الإنتاج والاستهلاك الداخلي فهي غالباً ما تتعرض للإغفال مما يهدد الأمن الغذائي الوطني. كما تشكل هذه الأوضاع تهديداً للتنوع البيولوجي. فالمحاصيل المعدلة وراثياً والبذور الخاضعة لحقوق الملكية تترك الأمن الغذائي لدول كاملة معتمداً على عقود التأجير الخاصة. وقد أدى الاستيلاء على الأراضي إلى خسائر كبرى نزلت بالمجموعات السكانية الضعيفة.

٣٤ - وتابع قائلاً إن لزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة أهمية قصوى بالنسبة الأمن الغذائي في البلدان النامية. فالزراعة الأسرية مسؤولة عما يقارب ثلث القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في البرازيل. وتدعم بلاده صغار المزارعين من خلال البرامج الوطنية التي تساعد أفقر المزارعين على زيادة المردود؛ وتعطي الأسر العديمة الأرض أراض تملكها الحكومة أو غير خاضعة للإنتاج للاستقرار فيها؛ وتوفر إمكانية الحصول على القروض وعلى تأمين المحاصيل وأدوات ضمان الأسعار والمساعدة التقنية والإرشاد الريفي لصغار المزارعين الذين يبلغ إنتاجهم مستويات تجارية.

٣٥ - واستطرد فتكلم عن الأهمية الأساسية للتعاون فينا بين بلدان الجنوب بالنسبة للبلدان النامية. وأشار إلى أن وكالة التعاون البرازيلية نجحت في إكمال أكثر في ١٠٠ مشروع في أفريقيا. وتسهم البرازيل في الجهود الدولية لتطوير البحوث العلمية والابتكار التكنولوجي. وقد دأبت على تقاسم ما لديها من خبرات في مجال إنتاج الوقود الإحيائي دون الإضرار بالأمن الغذائي أو بالتنوع البيولوجي. كما أن للتعاون الإقليمي أهميته في التصدي لانعدام الأمن الغذائي. واختتم قائلاً إن القضاء على الفقر وتحقيق إعادة توزيع الدخل هما الطريقان الأكيدان لضمان الحق الإنساني في الغذاء, وهناك حاجة عميقة إلى إجراء تعديلات هيكلية لزيادة إنتاج العالم من الأغذية.

٣٦ - **السيدة بيترسون** (كندا): قالت إن بلادها تتمتع بعقود من الخبرة في حقل التنمية الزراعية، بما يشمل إستراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي، وهي إستراتيجية تأخذ بنهج شامل لتلبية احتياجات المجموعات السكانية الضعيفة بالتركيز على الزراعة المستدامة والمساعدة الغذائية والتغذية والبحث والتطوير. وتلعب كندا على المستوى العالمي دوراً رائداً من خلال برامج من قبيل حركة ''توسيع نطاق التغذية''، والتحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية التابع لمجموعة الثماني، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

٣٧ - وتابعت قائلة إن بلادها تسعى لجعل الزراعة عملاً تجارياً له جاذبيته وخاصة بالنسبة لمنشئي المشاريع الشباب، ولجعل المناطق الزراعية مراكز للنشاط الزراعي للشباب من النساء والرجال. ولا بدّ من معالجة قضايا مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والحوكمة الخاصة بالأراضي. واختتمت قائلة إن إمكانات الزراعة في مجال التخلص من الفقر تتطلب التزاماً بالمبادئ الأساسية لحماية الملكية الخاصة وبيئة من الأنظمة التي تشجع العمل الحر لإنشاء المشاريع بدلاً من أن تخنقه.

٣٨ - **السيد فرناندیز-آرياس مينويزا** (اسبانيا): قال إن الأمن الغذائي هو حجر الأساس في التنمية المستدامة: فوجود جيل خال من الجوع هو ضمان المستقبل بالنسبة للأفراد ومجتمعاتهم ولبلدان كاملة. وقد بذلت اسبانيا جهوداً كبيرة لإعطاء الأولوية لمكافحة الجوع على المستويين الإقليمي والعالمي، واشتركت في منظمات مختلفة من قبيل مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي ومبادرة خلو أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من الجوع والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبرنامج

الخاص للأمن الغذائي في أمريكا الوسطى. كما وقعت مؤخراً اتفاقاً مع برنامج الأغذية العالمي لإنشاء قاعدة لوجستية في ميناء لاس بالماس في جزر الكناري، الأمر الذي يؤمن توزيع المعونة الإنسانية بصورة دائمة على أكثر من سبعة ملايين شخص في غرب أفريقيا.

٣٩ - وتابعت قائلة إن جدول أعمال التنمية يجب أن يتضمن استراتيجيات تتصدى للأسباب المعقدة الكامنة خلف انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية استناداً إلى الحق في الغذاء وإلى الاعتراف بالطابع المتعدد التخصصات للتحديات. وينبغي ألا يترك أي بلد متخلفاً عن جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥.

٤٠ - **السيد صالح عبد الخليل** (المملكة العربية السعودية): قال إن الأزمة الغذائية العالمية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية وأثرت سلبياً على مستوى المعيشة في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية المستوردة للسلع وللمنتجات الزراعية. وتشمل العوامل التي تسببت بالأزمة تراجع إنتاج الحبوب في العالم وتزايد إنتاج الوقود الإحيائي والقيود المفروضة على صادرات البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية.

٤١ - وتابع قائلاً إن بلاده ساهمت في كثير من الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الغذائية العالمية، بما في ذلك إطلاق مبادرة للاستثمار الأجنبي السعودي في الزراعة بهدف تدعيم الهياكل الأساسية وتطوير الاستثمار الخارجي وتوسيع الأسواق الزراعية في البلدان النامية وتشجيع الاستخدام المستدام للتربة والمياه. ويتعين على البلدان المستفيدة، بدورها، أن توفر بيئة مناسبة للاستثمار من خلال وضع سياسات وقوانين استثمارية شاملة ومستقرة تيسر وتبسّط إجراءات الاستثمار وتوفر الأمن والحماية للاستثمارات.

٤٢ - **السيد ساركي** (نيجيريا): علق على التقرير الأول عن التنمية البشرية في أفريقيا الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان ''نحو مستقبل آمن غذائياً''، فقال إن الزراعة والأمن الغذائي تأثرا سلباً بالأزمة الاقتصادية العالمية، وبالآثار غير المتنبأ بها والناتجة عن تغير المناخ، وبإعانات الدعم الضارة التي تقدمها البلدان المتقدمة للمزارعين. وتتيح أزمة الغذاء الحالية فرصة لإعطاء الأولوية للزراعة، وخصوصاً في أفريقيا، وتعزيز مردود المحاصيل والقيمة الغذائية، والترويج للممارسات الزراعية المستدامة في المنطقة.

٤٣ - وتابع قائلاً إن وفده يحث المجتمع الدولي على توحيد الجهود المبذولة لإحداث ثورة خضراء في أفريقيا في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وأكد أن الأمن الغذائي والتغذية هما في وقت واحد تحديان عالميان وأولويتان وطنيتان. ولا بد لتدابير تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من أن تصاغ وتصمم على المستوى الوطني. وتتوفر لدى نيجيريا عدة استراتيجيات متوسطة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك توفير الأموال الكافية للتدخلات على شكل قروض منخفضة الفائدة، وتعزيز لخدمات الإرشاد، وإنشاء للهياكل الأساسية الكافية للأغراض الريفية ولأغراض سلاسل القيمة، وبناء قاعدة بيانات ملائمة للمزارعين.

٤٤ - واختتم قائلاً إن الزراعة والأمن الغذائي يبقيان أساسيين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى هذا فإن وفده يدعو إلى تقديم المزيد من التمويل والاستثمار في البحث والتطوير والإنتاج في مجال الزراعة.

٤٥ - **السيدة فينغ** (الصين): قالت إن الأمن الغذائي مهم لا للتنمية الاقتصادية الوطنية وحدها بل كذلك للتنمية العالمية وللأمن الدولي. وقد ازداد تعقيد المهمة الهائلة المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد لها،

بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى عدم الاستقرار في توريد الأغذية وإلى تقلب أسعار الحبوب. وينبغي على البلدان أن تستثمر العلوم الزراعية وفي التكنولوجيا وأن تواصل إعطاء الأولوية للإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية وأن تقيم الهياكل الأساسية للحد من المخاطر.

٤٦ - وينبغي أن توجه التدابير التي ستتخذ نحو تحسين المردود وعمليات التخزين والتوزيع، على أن تؤدي في الوقت نفسه إلى الحد من الهدر في جميع المراحل. وينبغي تعزيز التواصل والتقاسم على مستوى السياسات، وأن يقترن ذلك بالابتعاد عن الحمائية. واختتمت قائلة إن لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية كبرى، غير أن على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها إزاء التنمية الزراعية المستدامة والأمن.

٤٧ - **السيد مكْلي** (نيوزيلندا): قال إن بلاده، كمنتج زراعي رئيسي، تعرف كل المعرفة الفرص والتحديات المرتبطة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في التنمية الزراعية. وتتطلب تلبية الطلب العالمي المتزايد على الأغذية زيادة في الإنتاجية، ولكنها تتطلب أيضاً الكفاءة في استخدام الموارد.وأوضح أن القطاع الزراعي، وخصوصاً مزارعو الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، يعانون من الضعف بصورة خاصة أمام تغير المناخ. وباستخدام الابتكار والتكنولوجيا إلى جانب المعرفة المحلية، يمكن للمجتمع الدولي أن يرفع الإنتاجية وأن يبني القدرة على الصمود في النظم الزراعية لإنتاج الأغذية.

٤٨ - وتابع قائلاً إن توفير بيئة تجارية شفافة ومفتوحة خالية من التدابير المشوهة للتجارة ومن الحواجز التقييدية أمام الأسواق، هو أيضاً أمر يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للأمن الغذائي ولمشاركة مزارعي البلدان النامية في التجارة الزراعية العالمية، وبالتالي في القضاء على الفقر. وأضاف إن ما يجري من خسارة وهدر في الأغذية في مختلف أنحاء العالم إنما هو عار لا بد من معالجته. واختتم قائلاً إن تحرير التجارة الزراعية بموجب جولة الدوحة يبقى أولوية عليا لدى نيوزيلندا.

٤٩ - **السيد براساد غاوتام** (نيبال): قال إن توفير الغذاء المغذي بكميات كافية يعتبر أمراً شديد الأهمية بالنسبة لتنمية القدرات المادية والعقلية، وهو يثير الإشكاليات خاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. ونظراً لأن الزراعة هي شريان الحياة لشعب نيبال ولاقتصادها، فإن بلاده تواصل العمل على زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز روح إنشاء الأعمال وتطوير وتنويع التكنولوجيات الزراعية الصديقة للبيئة وحماية التنوع البيولوجي وتعزيزه والانتفاع به. ومع ذلك، فإن البلاد تواجه تحديات تشمل الزراعة على مستوى الكفاف، والافتقار إلى الهياكل الأساسية والتكنولوجيات المتقدمة، وارتفاع أسعار الأغذية، وانخفاض مستوى الإمداد بالأغذية، وندرة اليد العاملة نظراً لهجرة العمال، والآثار السلبية غير المتناسبة الناتجة عن تغير المناخ وعن الصدمات الداخلية والخارجية.

٥٠ - وتابع قائلاً إن الحق في الغذاء لا يمكن أن يُضمن إلا بالمعالجة السليمة لمسألة السيادة الغذائية. ويعزى انعدام الأمن الغذائي الحالي في معظمه إلى انخفاض مستويات الاستثمار، والافتقار إلى التحويلات الهيكلية في قطاع الزراعة، وعدم كفاية استخدام التكنولوجيا الملائمة، وتناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية.وينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز إنتاج الأغذية وتوزيعها في مختلف المناطق والدول ومختلف المجتمعات الضعيفة.

٥١ - **السيدة باتونغالاغ** (منغوليا): لاحظت أن الزراعة قد تحولت من كونها قطاعاً تدفعه السياسة إلى قطاع تدفعه

السواق بصورة متزايدة. وفي حين أن هذا التغير يتيح للبلدان النامية فرصاً استثمارية هامة ويعطيها بعض الفوائد الاقتصادية، فإن الأمن الغذائي العالمي لا يزال مهدداً بنقص الإنتاج وبتقلب الأسعار وتعطل التجارة. وقد اتخذت حكومة بلادها التدابير لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز الإنتاج الغذائي للحد من اعتماد البلاد على الواردات؛ وزيادة الوعي العام فيما يتعلق بجودة الأغذية؛ وضمان سلامة إنتاج الأغذية وتجهيزها على المستوى الوطني.

٥٢ - وتابعت قائلة إن هناك حاجة ماسة إلى الحد من خسائر ما قبل الحصاد وما بعده ومن هدر الأغذية. وأشارت إلى تمكين المرأة الريفية معلقة عليه أهمية كبرى لتعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية. وأعلنت إن الوفد المنغولي شارك في تقديم مشاريع قرارات في اللجنة الثالثة فيما يتعلق بتحسين أوضاع المرأة في المناطق الريفية والترويج لإقامة التعاونيات الزراعية، من خلال إتاحة سبل الوصول السهل إلى التمويل الذي يمكن تحمل تكلفته، ومن خلال اعتماد طرائق الإنتاج المستدام، والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، وتقديم الدعم لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

٥٣ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن النمو السكاني سيرفع الطلب على الأغذية خلال السنوات القادمة، في حين أن تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية سيؤديان إلى تباطؤ الإنتاج. وقد اتخذت ماليزيا عدداً من الخطوات لزيادة الإنتاج الزراعي، من قبيل إنشاء التعاونيات الزراعية وتبسيط اللوائح والترويج للحلول التكنولوجية وتوفير الهياكل الأساسية والمرافق اللازمة والاستثمار في البحث والتطوير التعاوني. ويحدد البرنامج الماليزي للتحويل الاقتصادي الزراعة كأحد المجالات الوطنية الـ ١٢ للنتائج الرئيسية. وتتمثل إحدى الأولويات في ضمان أن يلبي الإنتاج المحلي للأرز ٧٠ في المائة من احتياجات البلاد.

٥٤ - وتابع قائلاً إن زيادة حرية التجارة تشكل عاملاً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي. ولا بدّ أن تمتنع البلدان المتقدمة عن اتخاذ التدابير الحمائية المشوهة للأسواق وعن فرض القيود على التصدير. وفي حين أن الحكومات يمكنها أن توفر الهياكل الأساسية اللازمة لنمو القطاع الزراعي فإن هناك حاجة أيضاً إلى الاستثمار الخاص لتنشيط القطاع.

٥٥ - **السيد دانابالا** (سري لانكا) وصف الجهود الكثيرة التي تبذلها بلاده لتعزيز الزراعة المستدامة وضمان الأمن الغذائي، وهي تشمل البحوث الزراعية، وتوفير المكملات الغذائية للمجموعات السكانية الضعيفة، وبرامج صحة الأم والطفل، وسياسات التنسيق بين القطاعات، وبرامج تخفيف حدة الفقر، والحدائق المنزلية في الريف والحضر، والمزارع النموذجية، والترويج للأسمدة العضوية، وإعانات دعم الوقود لصيادي الأسماك، وإعادة جدولة القروض المقدمة لمزارعي الأرز الذين تتأثر محاصيلهم بسوء الأحوال الجوية.

٥٦ - واختتم داعياً إلى إنهاء جولة الدوحة بنجاح وإلى التخلص من جميع أشكال إعانات دعم التصدير.

٥٧ - **السيدة الموسوي** (العراق): وصفت برامج بلادها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك زيادة إنتاج المحاصيل الإستراتيجية والتوسع في مزارع السماك وتوفير القروض للمزارعين. وتشجع بلادها دور القطاع الخاص فهو المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية. وتبذل الجهود بصورة خاصة لتوفير فرص العمل الجيدة لخريجي البرامج البيطرية والزراعية، وذلك عملاً على تخفيض فجوة الفقر.

٥٨ - **السيد بيبولناكارينتر** (تايلاند): قال إن بعض جوانب انعدام الأمن الغذائي يمكن استهدافها داخلياً غير أن هناك جوانب أكثر لا بدّ من معالجتها على الصعيد الدولي. ويتعين النظر في توفر الأغذية وكذلك في إمكانية الحصول عليها. ويمكن تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الغذائية من

خلال زيادة الاستثمار والتحسينات التكنولوجية لتخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة في استعمال الأرض والحد من العرض المفرط. أما بالنسبة لإمكانية الحصول على الغذاء، فإن بلاده تبقى ملتزمة بسياسات عدم التدخل لضمان بقاء أسواق الأغذية الدولية حرة ومنصفة ومفتوحة. وينبغي أن تؤدي حصيلة جولة الدوحة إلى آلية تصحح تشوهات الأسواق، بما في ذلك التشوهات المتصلة بالدعم الداخلي لإعانات التصدير.

٥٩ - وتابع قائلاً إن تقاسم المعلومات الموثوقة والمحدّثة حول إنتاج الأغذية واستهلاكها واحتياطياتها، مثلاً من خلال نظام معلومات الأسواق الزراعية يمكن أن يخفف من أثر تقلب أسعار الأغذية. كما يساور تايلاند القلق إزاء مستويات تدهور التربة حالياً وهي بالتالي تدعم إعلان سنة ٢٠١٥ سنة دولية للتربة وإعلان يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر يوماً عالمياً للتربة.

٦٠ - **السيد دينغا** (الكونغو): أعرب عن الأسى لأن أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لا تزال شاغلاً جارياً. وقال إن بلاده أطلقت عدداً من المبادرات لتنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، ومنها مكافحة الهجرة من الريف وإطلاق التعاونيات الزراعية وفتح مرافق تشغيلية جديدة والعودة إلى زراعة الكاكاو والبن فضلاً عن إدخال إنتاج زيت النخيل والترويج للزراعات المائية وبناء القدرات في مجال المراقبة البحرية. واختتم قائلاً إن هناك حاجة إلى التعاون الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

٦١ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): لاحظ أن أكثر من ٨٦٨ مليون شخص لا يزالون يعانون من نقص التغذية المزمن، مع أن ٤٠ في المائة تقريباً من سكان العالم النشطين يعملون في الزراعة. على أن برنامج بلاده الوطني للاستثمار الزراعي، بعد عقد من الإهمال، يركز حالياً على استعادة النمو الاقتصادي بنسبة ٩ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛ والحد من انعدام الأمن الغذائي؛ تحقيق تخفيض كبير في مستوى الفقر وخصوصاً في المناطق الريفية؛ وتجهيز ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المنتجات الزراعية المحلية؛ وخلق فرص العمل وخصوصاً للشباب.

٦٢ - وتابع قائلاً إن بلاده تسعى أيضاً إلى خلق بيئة تشجع الاستثمار الخاص في الإنتاج والتجهيز والتسويق الزراعي، وضمان حيازة الأراضي بحيث تتاح إمكانية الحصول عليها لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء المزارعات، وتحقيق الأمن التغذوي. وتسعى حكومته إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام وطنياً، فضلاً عن المساهمة بنشاط في الأمن الغذائي العالمي والإقليمي الفرعي، يحدوها الأمل بجعل كوت ديفوار بلداً صاعداً بحلول عام ٢٠٢٠

٦٣ - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن هناك حاجة إلى شراكة عالمية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ولا بدّ من اعتماد تدابير تضمن الأمن والاستقرار الغذائي. وقد شدد الفريق الرفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أهمية الأمن الغذائي لضمان الغذاء الصحي للجميع ولزيادة الإنتاجية الزراعية، مع الحفاظ على التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن شأن الحصول على التكنولوجيات الجديدة وتقاسم أفضل الممارسات أن يساعد المرأة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:١٠.